

تحرك عاجل

ظهور أربعة رجال وهم يدلون "باعترافات" متلفزة، ويخشى أن يكونوا قد تعرضوا للتعذيب

يُحتجز أربعة من السوريين بمعزل عن العالم الخارجي منذ 10 أسابيع، وُزِع تعرض ما لا يقل عن اثنين منهم للتعذيب في الحجز. ولقد ظهر الرجال الأربعة وهم يدلون "باعترافات" متلفزة تفيد بصلووعهم في مخطط لاغتيال الرئيس السوري. وثمة خطر عظيم يتهدد حياتهم.

ألقى عناصر جهاز الأمن القومي القبض على كل من أنس الحسيني، وابن عمه عبد الرؤوف (جوان) الحسيني وياسر (أبو كوردو) كرمي أثناء تواجدهم في منازلهم بتاريخ 31 ديسمبر 2012، ولا يزال الثلاثة محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي منذ ذلك الحين. وبحسب ما أفادت به مصادر محلية، فلقد كان أنس، وعبد الرؤوف الحسيني محتجزين في فرع الخطيب التابع لأمن الدولة في دمشق، قبل ثلاثة أسابيع على الأقل؛ وتزعم تلك المصادر أن كلا الرجلين قد تعرضا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة مثل الصعق بالكهرباء والطعن بالسلاح الأبيض في بعض الأحيان. وبتاريخ مارس الجاري، ظهر أنس الحسيني وشخص رابع، يُدعى مؤيد الحشتر في مقاطع مصورة رُفعت على مواقع مناصرة للنظام، وهما يدلان "باعترافات" مزعومة تفيد بصلووعهما مع اثنين آخرين في تنفيذ مخطط لاغتيال الرئيس السوري، ووزير خارجيته. وثمة مخاوف من أن يكون الرجلان قد أُكْرها على الإدلاء بتلك "الاعترافات"، إذ يشيع لجوء قوات الأمن السورية لهذا النوع من الممارسات.

ويُذكر أن الأربعة هم من أبناء الأقلية الكردية في سورية. ولقد عمل أنس وعبد الرؤوف الحسيني في شركة لخدمات التنظيف، وهو ما سهل لهما - بحسب ما ورد في اعترافاتهما المزعومة - الدخول إلى المباني الحكومية. كما قيل أن لمنفذي المخطط المزعم علاقة بأجهزة المخابرات الفرنسية والتركية والأمريكية، ولكن السلطات السورية تمكنت من إفشال المخطط حسب ما رُغم. وفي حال محاكمتهم وإدانتهم بالصلووع في مثل هذا النوع من المخططات، فقد يواجه الأربعة احتمال الحكم عليهم بالإعدام.

ويُذكر أن ممارسات التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة منتشرة على نطاق واسع في مراكز الاحتجاز والسجون السورية. ولقد تمكنت منظمة العفو الدولية من حصر أسماء ما يربو على 980 شخصاً ممن قضاوا نحبهم في الحجز منذ اندلاع القلاقل في مارس من عام 2011. ولمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على التقرير الصادر عن المنظمة في 14 مارس 2012 بعنوان "لقد أردت أن أموت: الناجون من ضحايا التعذيب في سورية يتحدثون عن محتنتهم"، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/016/2012/en>.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنكليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- التعبير عن خشيتكم من أن يكون كل من أنس الحسيني، وعبد الرؤوف: جوان: الحسيني، وياسر "أبو كوردو" كرمي، ومؤيد الحشتر قد احتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي دون تهمة منذ اعتقالهم في 31 ديسمبر 2012، وأن اثنين منهم قد تعرضوا في الأثناء للتعذيب حسب ما ورد؛
- والإهابة بالسلطات السورية كي تسمح للرجال الأربعة فوراً بزيارة ذويهم لهم، والاتصال بمحاميين من اختيارهم، وتوفير العلاج الطبي الذي قد يحتاجون؛
- وتذكير السلطات بأنه يتعين عدم الاسترشاد "بالاعترافات" المنتزعة تحت الضغط كأدلة في المحاكمات، ودعوتها إلى إخلاء سبيل الرجال الأربعة فوراً ودون شروط، أو أن يُصار إلى إسناد التهم إليهم بارتكاب جرائم معتبرة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 23 إبريل / نيسان 2013 إلى:

الرئيس

السيد الرئيس بشار الأسد

فاكس رقم: +963 11 332 3410 (يُرجى تكرار المحاولة)

(لدى سماع السؤال حول الخدمة المطلوبة، يُرجى ذكر كلمة "فاكس") (وسيلة التواصل الموثوقة الوحيدة الآن هي الفاكس؛ يُرجى عدم إرسال الرسائل)

المخاطبة: فخامة الرئيس

وزير الداخلية

معالي العميد محمد إبراهيم الشعار

وزارة الداخلية، شارع عبد الرحمن الشهبندر دمشق، الجمهورية العربية السورية

فاكس رقم: +963 11 211 9578 (يُرجى تكرار المحاولة)

المخاطبة: معالي الوزير

وزير الشؤون الخارجية:

وليد المعلم

وزارة الشؤون الخارجية، شارع الرشيد دمشق، الجمهورية العربية السورية

فاكس رقم: +963 11 214 6253 (يُرجى تكرار المحاولة)

المخاطبة: معالي الوزير

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين السوريين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

ظهور أربعة رجال وهم يدلون "باعتراقات" متلفزة ويُخشى أن يكونوا قد تعرضوا للتعذيب

معلومات إضافية

منذ اندلاع الاحتجاجات السلمية المطالبة بالإصلاح السياسي في سورية في فبراير 2011، اعتُقل الآلاف من الأشخاص ممن يُشتبه إنهم من معارضي الحكومة، ويُعتقد بأن العديد منهم، إن لم يكن معظمهم، قد تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

ومنذ اندلاع الاحتجاجات، فلقد تدهورت الأوضاع في سورية لتتخذ شكل نزاع داخلي مسلح عم معظم أرجاء البلاد بين قوات الأمن وجماعات المعارضة المسلحة العازمة على الإطاحة بالنظام. وشهدت سورية انتشار ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع وممنهج، بما في ذلك ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، و جرائم حرب على الأرجح أيضاً، حيث كانت غالبية ضحايا هذا النوع من الأفعال هي من المدنيين. ولقد وثقت منظمة العفو الدولية أمثلة عديدة على ذلك، كان آخرها في تقارير من قبيل التقرير الصادر في 19 سبتمبر 2012 بعنوان "سورية: الهجمات العشوائية تهرب المدنيين وتشردهم" (رقم الوثيقة: MDE 24/078/2012)، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/078/2012/en>. كما وخلصت هيئات أخرى من قبيل اللجنة الأممية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأحداث في الجمهورية العربية السورية إلى نتائج واستنتاجات مشابهة لتلك التي خلصت منظمة العفو الدولية إليها. ولقد ناشدت العفو الدولية أطراف النزاع كافة كي تلتزم بأحكام القانون الإنساني الدولي، وحماية المدنيين.

وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الانتهاكات الحقوقية التي حرصت منظمة العفو الدولية على توثيقها هي انتهاكات ترتكبها القوات المسلحة التابعة للدولة، والمليشيات الموالية للحكومة، والمعروفة باسم "الشبيحة"، فلقد ارتكبت جماعات المعارضة المسلحة انتهاكات أيضاً، بما في ذلك قيامها بتعذيب عناصر الشبيحة، والجنود الذين يقعون في الأسر، وقتلهم، وإضافة إلى اختطاف وقتل أشخاص يُعرف عنهم مساندتهم للحكومة وقواتها ومليشياتها، أو يشتبه بمواليتهم لها، أو احتجاز المدنيين كرهائن لاستخدامهم كورقة ضغط للتفاوض على صفقات تبادل الأسرى. وتدين منظمة العفو الدولية، دون أي تحفظ، ارتكاب مثل تلك الانتهاكات، وتناشد قيادات جماعات المعارضة المسلحة في سوريا كي تُصرّح بدورها علناً بأنه يُحظر ارتكاب مثل تلك الأفعال، وأن تبذل ما في وسعها لضمان توقف قوى المعارضة عن ارتكاب مثل تلك الانتهاكات فوراً.

وفي ضوء هذه التطورات، فتستمر منظمة العفو الدولية في الدعوة إلى إحالة ملف الأوضاع في سوريا إلى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية، وإلى فرض حظر دولي على واردات السلاح، وذلك في محاولة لوقف تدفق الأسلحة إلى الحكومة السورية، كما وتنادي المنظمة بتجميد أصول وممتلكات الرئيس بشار الأسد ومعاونيه المقربين منه. كما وتناشد منظمة العفو الدولية الدول التي تورد السلاح إلى المعارضة المسلحة بأن تأخذ بالآليات الضرورية اللازمة لضمان عدم استعمال تلك المواد والأسلحة في ارتكاب انتهاكات حقوقية، و/ أو جرائم حرب. كما ينبغي على الحكومة السورية أن تسمح لأعضاء بعثة التحقيق المستقلة، والمنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية، الدخول إلى الأراضي السورية دونما عائق.

يُرجى زيارة موقع الخارطة التفاعلية لموقع "عين على سورية" على العنوان التالي (www.eyesonsyria.org)، وذلك للاطلاع على أماكن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في سورية، ومشاهدة تفاصيل حملة التحرك العالمية التي أطلقتها منظمة العفو الدولية لتحقيق العدالة.

الاسماء: أنس الحسيني، وعبد الرؤوف "جوان" الحسيني، وياسر "عبد كوردو" كرمي، ومؤيد الهشتار
الجنس: جميعهم من الذكور

التحرك العاجل رقم 61/13، رقم الوثيقة: MDE 24/007/2013، والصادر بتاريخ 12 مارس 2013